مشروع قراءة سيميائية في: إغاثة الأمة بكشف الغمة

رشيد بن مالك

جامعة تلمسان

سنسعى في هذا البحث إلى دراسة نص المقريزي الموسوم بـ *إغاثة الأمة بكشف الغمة* أو *تاريخ المجاعات في مصر* وفحص مستوياته الدلالية من منظور سيميائي. من الواضح أن الاقتراب المنهجي من هذا النص يطرح إشكالات لعل أهمها هو غياب الدراسات التي تعنى بفحص الخطاب السياسي بخاصة والخطابات في العلوم الاجتماعية بعامة انطلاقا من توجه سيميائي أثبت فعاليته العلمية في الدراسات الأوروبية وفي كثير من الحقول المعرفية(1). وقد نلمس هذه الفعالية في الحلول التي صاغها الباحثون بخصوص الآليات التي يحتكم إليها تحليل الخطاب في تجلياته اللسانية وغير اللسانية.

ويتمثل الإشكال الثاني في مشروعية تناول نص تراثي بأدوات منهجية حديثة قد تبدو غريبة عنه. لتفادي هذا الإشكال التزمنا بخطة منهجية واضحة تنطلق في البداية من القراءة

المتأملة للنص بالاشتغال على المعاجم العربية التي ارتهن إليها خطاب المقريزي وضبط المسارات الدلالية للوحدات المعجمية الموضوعة قيد التحليل وحاولنا في أثناء ذلك حصر المستويات الدلالية وضبط إطارين متميزن في النص. حددنا في الإطار الأول بالارتكاز على الملفوظ الأساسي (من تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد) البعد التلفظي في النص بضبط الهيئة اللافظة ومقاصدها في الاقتراب الاقتصادي والسياسي من ظاهرة الجوع بوصفها حدثا اقتصاديا بامتياز. ولئن كانت هذه الهيئة تتوجه في خطابها بضمير المتكلم الأنا لذكر ما جرى من مجاعات بضمير الغيبة إلى الأنت، فإنها ستسعى، من جهة، إلى إقامة تواصل معه مبني على خطاب برهاني يحلل الظاهرة الاقتصادية بردها إلى الآليات التي تحتكم إليها السلطة في تسييرها للفعل السياسي. ومن جهة ثانية إلى تحريك متلقي الرسالة بهدف تأسيسه فاعلا منفذا في برنامج تكون الغاية منه التحرر من الفعل السياسي القمعي وتحقيق قيم سياسية تعيد الصلة بين الحكام والرعية. من هذه المنطلقات ضبطنا برنامج هذه الهيئة (المقريزي الباحث) التي تفحص عن قرب العلاقة بين السلطة والرعية.

وحللنا في الإطار الثاني البرامج السردية مع التركيز على الممثلين السياسيين الذين يتصدرهم أهل الدولة. وحاولنا في أثناء ذلك دراسة هذا الممثل الأساسي في علاقته بـ مياسير التجار وأولي النعمة والترف والفئات الأخرى التي تنتظم درجاتها في السلم الاجتماعي انتظاما مبنيا على الملك.

1 - النظام السيميائي للنص: البحث في مستويات وأشكال بنينته

يتصدر نص إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي بنية جدلية تعمل على تجلية مصدر الخلاف في تأويل أسباب حدوث المجاعة بخاصة والآفات السماوية بعامة بين هيئتين متمايزتين على نحو ما يظهر ذلك في الملفوظ الآتي:

«(النص الافتتاحي ص.جـ) يقول المقريزي: «وعلم من أخبار البشر، إنما يحدث من آفات سماوية في غالب الأمر: كقصور جري النيل بمصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره. أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها، أو جراد يأكلها، وما شابه ذلك. هذه *عادة الله في الخلق*، إذا *خالفوا أمره وأتوا محارمه*، أن يصيبهم بذلك *جزاء بما كسبت أيديهم*. وأما هذا *الأمر* الذي حل بمصر فإنه *بخلاف ما قدمناه*».

إن الهيئة الأولى غير محددة في النص وتتماهى مع العامل الجماعي البشر الذي يملك الشرعية في تبليغ الأخبار أولا وتأويلها ثانيا. إن الشرعية هنا تقاس بما يملكه العامل من كفاءة مقصورة على العلم في حده التراثي (الإحاطة بالكليات) والكفيل بالتمييز بين الآفات السماوية والآفات الأرضية. ولئن كانت الآفات السماوية تعتبر في حد ذاتها حدثا تحدثه الذات الإلهية بهدف تقويم برامج البشر (*جزاء بما كسبت أيديهم*) وأداء صادرا عن تأويل أعمالهم، فإنها في الوقت نفسه برامج ملحقة تسخرها الذات الإلهية وتحركها بهدف إلحاق العقوبة بمن اخترق أوامره. وتتحدد هذه البرامج الملحقة على النحو الآتي:

آفة تصيب الغلال (والغلة: الدخل من كراء دار أو أجر غلام وفائدة أرض لسان العرب، المجلد الرابع، ص 1010)

- قصور جري النيل بمصر
- عدم نزول المطر
- سمائم تحرقها أو رياح تهيفها
- جراد يأكلها

إذا نظرنا مليا في هذه الملفوظات، فإننا نلاحظ أن الفاعلية على الصعيد التركيبي تنسب إلى عوامل منتمين إلى عالمين متمايزين: عالم الطبيعة وعالم الحيوان. إن كفاءة هذه العوامل تتحدد بقدرتها على التدمير وإلحاق الضرر الذي نلمس مفعولاته من خلال مسار متضمن لمجموعة من الصور: الجفاف، الإحراق، الأكل. من هذه المنطلقات نلاحظ أن الذات الإلهية تحتل موقع المرسل المحرك الذي يقوم بتعبئة وتفعيل العناصر الطبيعية والحيوانية بهدف إصابة الغلال. على هذا الأساس، تكون العقوبة جماعية سواء تعلق الأمر بالعامل الجماعي الذي خالف الأوامر أو امتثل لها.

«وأما *هذا الأمر* الذي حل بمصر فإنه بخلاف *ما قدمناه*».

يقصر الراوي في هذا الملفوظ الأمر على المجاعة المنضوية تحت ثنائية ضدية:

آفة سماوية /عكس/ آفة أرضية

يمكن أن نلمس العنصر الثاني منها في الملفوظ الآتي:

(**من تأمل** هذا *الحادث من بدايته إلى نهايته*)، و(**عرفه** *من أوله إلى غايته*)، (**علم** أن *ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد*).

إن القراءة الأولية لهذا المقطع النصي تقودنا إلى التسليم بأنه يتسم بكثافة دلالية لا تلبث أن تنتشر انتشارا سريعا على امتداد المساحة النصية فهي تجري مجرى النظير الدلالي الذي تحتكم إليه المجموعات الدالة في النص والمستويات التي تدخل في تشكيله. تأسيسا على هذا ارتأينا أن نبدأ في بداية التحليل بفحص هذا النظير في ضوء العلاقة الأساسية التي يقيمها المقريزي بين فئة الزعماء والحكام من ناحية وفئة الشعب والمثقف من ناحية ثانية والتي تأتي في المرتبة الأخيرة على اعتبار أنها الفئة الأكثر تضررا في الهزات الاجتماعية التي تعصف بالمجتمعات.

حتى نفهم التجليات الدلالية لهذا الملفوظ، سنرصد الوحدات المعنوية التي تدخل في تشكيل التأمل والمعرفة والعلم من منطلق تراثي:

إذا استندنا إلى لسان العرب، نلاحظ أن التأمل يستعمل للدلالة على النظر في الأمر بتثبت وتأن من ناحية، والمشاورة من ناحية ثانية(2). أما المعرفة فإنها تقال لإدراك الجزئي أو البسيط(3).

ويأتي العلم كمحصلة للتأمل والمعرفة بما أنه يحيل على إدراك الشيء بحقيقته في بعديه الكلي والمركب(4).

ويطلق العلم على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة. تأسيسا على هذا، نلاحظ أن الخطاب المعارفي يتضمن ثلاث مستويات أساسية مسخرة لصياغة أجوبة على الإشكاليات التي تطرحها قراءة وفهم الحادث. ينبغي أن ننظر إلى الحادث، في هذا المقام، على أنه المصيبة التي نزلت بالناس؛ وتحديدا المجاعات التي نسفت المجتمع المصري. من هذه المنطلقات، يقوم هذا الملفوظ على

ثلاثة برامج: /التأمل/و/المعرفة/و/العلم/؛ يشكل الأول والثاني في تعالقهما برنامجا ملحقا يسخر لإدراك الأسباب التي أدت إلى حدوث المجاعات (المعادل الموضوعي للحادث). إن الحادث بوصفه موضوعا للتأويل لا يمكن أن تدرك تجلياته الدلالية إلا إذا وضعناه في صلب بنية زمنية يتحدد المابعد فيها بالماقبل.

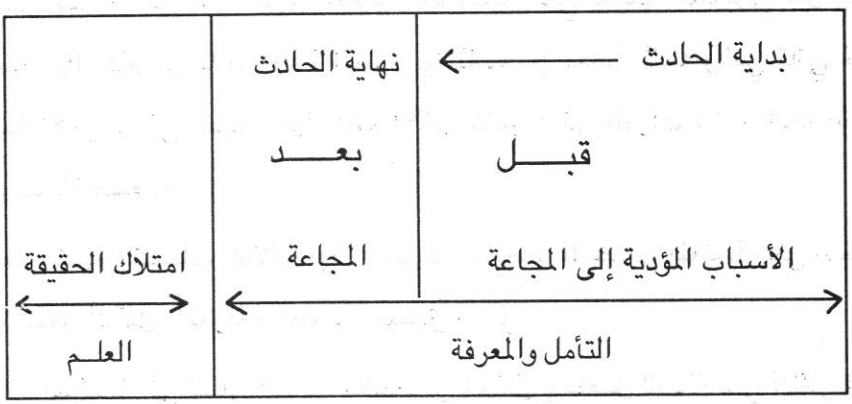

يوضح التأمل والمعرفة الشروط الضرورية لامتلاك الموضوع الذي يتحدد عبر عملية التحري quête المتسمة بالطابع السياسي. إن المرسل المحرك يسعى إلى إقناع القارئ بأن المصيبة التي نزلت على الفاعل الجماعي (أهل مصر) محصلة لسوء تسيير الحكام. وبالتالي فإن فهم آليات تسيير السلطة مرهون سلفا بتأسيس فاعل ممتلك لكفاءة ترتكز أساسا على التأمل والمعرفة. ويمكن أن نلاحظ في هذا المساق أن الخطاب ينزع منزعا علميا بما أنه يفضي إلى تحديد طبيعة العمليات التي ينتظم وفقها فهم الحادث بوصفه ظاهرة اجتماعية. يخضع هذا الخطاب لعمليات ثلاث: أ) فهو يقدم الحادث كمشروع تفكير وكأي ممارسة علمية فإنها ترتهن في وجودها إلى التأني والتثبت في الأمر والمشاورة. إن التأمل بوصفه

ممارسة فكرية يشمل لحظتين أساسيتين: بداية الحادث ونهايته يعني النظر في الأسباب التي أفضت إلى حدوث الحادث في السياق التطوري وعلى امتداد زمني خاضع لمبدأ السببية. بعبارة أخرى، إن الحادث محصلة لحلقات تمتد من بداية الحادث إلى نهايته. ويتم من خلال هذه العملية إعادة بناء العناصر الملاحظة عبر مشاهدة الأفعال التي أسهمت بشكل أو بآخر في إفراز وضع خطير يؤدي في جميع الحالات إلى الموت. انطلاقا من المعطيات النصية، نلاحظ أن المعرفة هي في الواقع قراءة ثانية تتم عبرها عملية البناء. هذه القراءة خاضعة للمنطق المعكوس. فهي تبدأ من التأمل في نهاية الحادث. والارتقاء إلى مستوى أرقى منه من الناحية المنطقية والتدرجية إلى أوله. فهو يحدد من جهة موضوع التفكير ويحدد من ناحية ثانية التأمل. إذا استندنا إلى لسان العرب نلاحظ أن المعرفة لا تدرك من المنظور السيميائي في القدرة على برمجة العمليات الضرورية لتحقيق الأداء. ينبغي أن ننظر إلى المعرفة هنا استنادا إلى المرجعية التراثية التي تضبط حدودها الدلالية. وبالتالي، فإنها إدراك جزئي يفضي بالضرورة إلى الإحاطة بالكليات إحاطة تمثل أرقى ما يصل إليه العلم.

انطلاقا من هذا التحليل الأولي، يمكن أن نحدد خاصيتين لهذا الخطاب مناسبتين للحظتين من التنظيم السردي. تتمثل الخاصية الأولى في السياق الذي يتم فيه امتلاك الموضوع عن طريق التأمل أولا والمعرفة ثانيا (الكفاءة). أما الخاصية الثانية، فإنها تتحدد عبر مسار يقود إلى الإدراك الكلي للحادث الذي تقف وراءه أسباب لا ينأى تأويلها عن الإطارين السياسي والاقتصادي. يمكن أن نحدد هذا التنظيم انطلاقا من منظورين. يتقدم المنظور الأول بوصفه حدا لبرنامج

امتلاك المعرفة السياسية. يهدف هذا البرنامج إلى التحري عن موضوع معارفي objet cognitif بوصفه موضوع جهة يؤهله امتلاكه للتأويل السياسي والاقتصادي للوضع الاجتماعي المضطرب. وبالتالي يسعى المرسل إلى نقل كفاءته إلى المرسل إليه: المتأمل. وحتى يحقق أداء التأويل فهو ملزم بقراءة الوضع في ضوء معطياته الاقتصادية والسياسية المنصهرة في الموضوع المعارفي. إن امتلاك الموضوع المعارفي هنا ونعني الإحاطة العلمية بالأسباب التي تقف وراء المجاعات مربوط بمقدرة القارئ على فهم الآليات التي تحكم تسيير الفعل السياسي le faire politique والفعل الاقتصادي. حتى نفهم هذه الآليات ونضبط العلاقات الموجودة بين الفعلين، نعرض بالدرس والتحليل للملفوظات الآتية:

«السبب الأول وهو أصل الفساد. ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل. فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يأمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة، لتوصله بأحد حواشي السلطان، ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال» (المقريزي، ص 410).

يمكن أن نلاحظ، من منظور سردي، أن هذا النص يرتكز أساسا على بنية التبادل التي تعبر عن شكل من أشكال نقل مواضيع قيمة فهو أداء مضاعف ناجم عن عقد(5). تم بين عاملين. تضبط العامل الأول مجموعة من الصور: جاهل ومفسد وظالم وباغ.

إن البنية النصية في هذا المقام تتحدد عبر بنينة التبادل التي تحتكم إلى هبتين مختلفتين. إن المقريزي في بداية هذا النص يقر بوضوح بأن المناصب الإدارية

والسياسية تشكل موضوع قيمة وهي على هذا الأساس تشكل (هبة) سلعة نفيسة للتبادل يتحقق عبر برنامجين: نلمس البرنامج الأول من خلال عامل يتحدد بأدوار موضوعاتية: جاهل ومفسد وظالم وباغ.

– الجاهل في اصطلاح أهل الكلام: اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه.

جهل الحق أضاعه وهو نقيض العلم

– المفسد: فسد الرجل: جاوز الصواب والحكمة والفساد هو التلف، العطب، والاضطراب والخلل.

– الظالم: ظلم فلانا حقه غصبه أو نقصه إياه.

– الباغي: تجاوز الحد واعتدى وبغى سعى بالفساد خارجا على القانون. بغى الشيء بغية: طلبه.

يتحدد هذا العامل عبر رغبته في الاستفادة من موضوع قيمة ذي طبيعة خاصة *مراكز النفوذ والسلطة*. إن هذا العامل انطلاقا من الأدوار التي ينضوي تحتها يفتقر إلى الكفاءة في التسيير وهذه الأدوار كما حددها المقريزي تخضع لتدرج ينطلق من الجهل مرورا بالإفساد والظلم والبغي لتفرز بذلك قيما دلالية تتعارض مع العلم والإصلاح والعدالة. أما البرنامج الثاني، فيتحدد عبر السلطان وحواشيه (وأهل الدولة في مواضع أخرى من النص) في رغبة السلطان وحواشيه في جمع أكبر قدر من المال على أن يكون صاحب المراكز بطبيعة الحال مالكا أولا وسخيا ثانيا. يعد السخاء مقياسا أساسيا في الوصول إلى هذه المراكز. ولئن كان السلطان بحاجة دائمة إلى المال من أقرب الطرق وأيسرها، فإن خير وسيلة لتحقيق ذلك *تلزيم* المناصب الإدارية الكبرى لمن يقدر على الدفع بغض النظر عن

الجدارة والأهلية. تأسيسا على هذا، فإن السلطان يحتل موقع المحرك بالفعل الذي يمارسه على حاشيته وذلك في سبيل تفعيلهم من أجل إبرام صفقات خاصة ببيع المراكز الحكومية التي تشكل موضوع قيمة أساسي في النص. إن الطريقة التي تسخرها الحاشية لبيع هذا الموضوع ترتهن في وجودها، من المنظور الاقتصادي، إلى *العرض* و *الطلب*. إنها تعمل على تقليص العرض حتى يتزايد الطلب ويشتد التنافس عليها ويرتفع السعر. ويعد الوصول إلى هذه الحاشية أمرا في غاية التعقيد ويتطلب برنامجا خاصا ينضوي تحته عامل يسخر كل قواه في سبيل الاتصال بحواشي السلطان. في هذه اللحظة من السرد، يتحول العامل إلى مرسل محرك يقوم بتفعيل الحاشية لتحقيق بغيته. فهو يدفع لها المال، وفي مقابل حصوله على *الأعمال الجليلة والولايات العظيمة* يؤسس الحاشية فاعلا منفذا في برنامج الوساطة بينه وبين السلطان. ويمكن أن ندقق النظر في هذه العلاقة إذا فحصنا عن قرب الحد المفهومي *للرشوة*: فهي تكمن في الوسائل المسخرة الكفيلة بتحريك شخص ما في اتجاه مضاد للواجب والوعي. إن السلطان من موقع قوته ورغبة منه في تنمية ثروته لا يعبئ الفعل السياسي للنظر في شؤون الرعية. إن مسألة التعبئة والتدبير غير واردة بما أن فعل السلطان يفتقد إلى الطابع الإلزامي وبالتالي فإن وجوب التدبير مسألة غير واردة على الإطلاق. ولئن كان الفاعل السياسي متحررا من القيود (الوعي بواجب السلطان وحق الرعية في الوجود والحياة) فإن الأجهزة من صلب النظام تكرس وضعا يفرغز قيما تعمل على نفي وجوب الفعل (النظر في مصالح العباد) وتثبيت وجوب اللافعل (سوء التدبير):

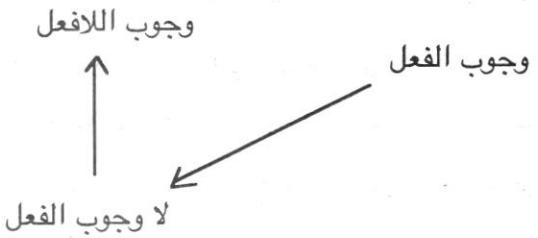

إذا كان التدبير يلقى مصدره في سياسة الأمر والنظر في عاقبته وحسن القيام به في تسيير شؤون الرعية، فإن وجوب اللاتدبير في شؤون الرعية يعكس رغبة السلطان في تسيير شؤون الدولة على حسب هواه. تأسيسا على هذا، فإن الافتقاد إلى الكفاءة السياسية، يؤدي في جميع الحالات إلى الفشل في تحقيق الأداء السياسي. هكذا، فإنه يتحول إلى فاعل سياسي متحرر من القيود القانونية ومفتقد إلى الجدارة التي تمكنه من تسيير أمور الدولة التي يفرضها المقام السياسي. يجسد مشروعه رغبته في استرجاع ما وهبه للسلطان من جهة وتنمية ثروته من جهة أخرى. في هذا المساق ندرك البعد التداولي للفعل السياسي. إن الفاعل المنفذ لا يتحرك إلا بموجب العقد الذي يربطه بالحاشية. وتُسخّرُ هذه الأعمال للحصول على موضوع قيمة يتحول في النهاية إلى موضوع جهة يكون مصدرا للقوة والنفوذ والثراء.

إن أصحاب الولايات العظيمة، رغبة منهم في استرجاع ما وهبوه للسلطان من مال، يستغلون مراكزهم ويشرعون في تطبيق برنامج سياسي يهدف إلى فرض ضرائب جديدة ومصادرة أموال أهل الريف. ولئن كان السلطان لا يعارض رغبتهم في الاغتناء، فإن حاشيته تعمل على تكميم الأفواه وإفشال كل مسعى

يتضمن احتجاجا على الوضع. وعليه، فإن سوء التدبير يحرك العامل الجماعي /الناس/ إلى الهجرة من الريف التي تؤدي بدورها إلى تقلص المساحات المزروعة وانخفاض المنتجات الزراعية وارتفاع سعر الموجود منها. وتكون الضائقة الاقتصادية المؤدية إلى *المجاعات* محصلة لفعل سياسي/اقتصادي صادر عن دوائر سياسية لا تملك من الكفاءة ما يؤهلها لتسيير شؤون الرعية.

إذا نظرنا إلى التقسيم الذي وضعه المقريزي(*)، نلاحظ أن التوزيع يخضع إلى طبيعة الممتلكات. ويمكن أن نقترح توزيعا آخر مبني أساسا على: *الملك/المعرفة/السلطة*. استنادا إلى هذه القاعدة، نحصل على الجدول الآتي:

المتتاليات / الممثلون	الملك	المعرفة	السلطة
أهل الدولة ومياسير التجار وأولو النعمة والترف والمتصرفون بالأراضي الواسعة.	+	-	+
متوسطو الحال من التجار.	+	-	-
الفقهاء وطلاب العلم وصغار الموظفين.	-	+	-
أصحاب الصنائع وأرباب المهن والأجراء والحمالون والخدم وأهل الخصاصة والمسكنة.	-	-	-

استنادا إلى الجدول أعلاه، وبناء على الجدول المضبوط سلفا، يمكن أن نقترح جدولا آخر ينبني، على الصعيد السيمي sémique، على الثنائية موت/حياة:

الممثلون	الملفوظات	السيمات
أهل الدولة ومياسير التجار وأولو النعمة والترف والمتصرفون بالأراضي الواسعة.	النعمة والترف فقد اغتنوا، وفيهم من عظمت ثورته	الحياة الحياة
متوسطو الحال من التجار.		الحياة
الفقهاء وطلاب العلم وصغار الموظفين.	ساءت أحوالهم وعظم بؤسهم	البؤس
أصحاب الصنائع وأرباب المهن والأجراء والحمالون والخدم وأهل الخصاصة والمسكنة.	مات أكثرهم فقد فني معظمهم جوعا	الموت الجوع والموت

من هذه المنطلقات، وارتكازا على التحاليل السابقة، نلاحظ أن أهل الدولة أسسوا نظاما يحتكم فيه الاقتصادي إلى السياسي ويخضع له سلم اجتماعي يعكس التوزيع المجتمعي القائم على أساس *الملك/المعرفة/السلطة*. إن أهل الدولة لا يقتصرون فقط على إقصاء الفئة المثقفة من مجال اهتمامهم ومن مراكز النفوذ في النظام السياسي، بل يعمدون أيضا إلى تجويعهم وقتلهم. وقد لا نبالغ إذا قلنا

إنهم في نفس مستوى الفئة الفقيرة وتلقى نفس مصيرها في الوقت الذي يقربون فيه الفئة المترفة الجاهلة من مركز القرار. من هنا يكون التحالف بينهما مسخرا لتثبيت قطيعتهم مع الفئات المتضررة من الوضع ونسف كل إمكانية تواصل معها. إن المقريزي بوصفه رمزا من رموز الفئة المثقفة يتمثل جيدا وضعهم المتردي ويسعى إلى معارضة السلطة من موقع المحرك في سبيل تفعيلهم وإيقاظ وعيهم. ولتحقيق هذه البغية، فإنه يبني على أنقاض القناعات القدرية المستشرية في أوساط الناس منطقا آخر يحمل مسؤولية ما حدث من مجاعات أهل الدولة الذين يعملون على نشر الاعتقاد القدري في أوساط الناس في سبيل دفعهم إلى الخضوع والاستسلام. إن المنطق الذي ينضوي تحته خطاب المقريزي يعمل على تجريد الحاكم من أية مصداقية سياسية وعلى نسف علة وجوده في سدة الحكم. وعليه، فإن خطاب المقريزي يعكس صراعا نلمس دورته الدلالية في المربع السيميائي الآتي:

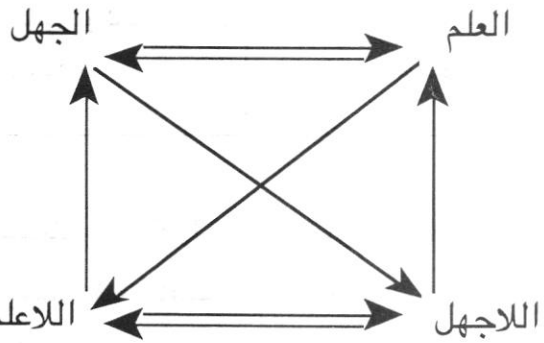

إن هذا الخطاب يعمل على تجلية مسارين، نلمس في المسار الأول أهل الدولة الذين يعززون قناعتهم بتكريس التناقضات الاجتماعية من خلال عملية نفي العلم

لتثبيت الجهل، وندرك في المسار الثاني رغبة المقريزي في تعبئة فئات المجتمع بدعوتها إلى التأمل في المجاعات ومعرفة أسبابها التي تقود حتما إلى إدراك نظام يستمد علة وجوده من سوء التسيير وإتلاف مصالح الناس. إن الاستراتيجية السيميائية للمقريزي مسخرة لبناء الكفاءة العلمية للفئات المجتمعية والارتقاء بها بهدف امتلاك العلم الذي يعد السبيل الوحيد للتخلص من شبح البؤس والجوع والموت.

الهوامش:

تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في مصر، دار ابن الوليد ودار الجماهير الشعبية، دمشق، 1956. ولد المقريزي في عام 766هـ وتوفي عام 845هـ. عاش المقريزي جانبا من حياته معاصرا لدولة المماليك البحرية، كما عاش شطرها الآخر في عهد دولة المماليك البرجية. امتد حكم الأولى 136 عاما (648-764). وامتد حكم الثانية 139 عاما (784-923) حكم في الأولى 25 سلطانا وفي الثانية 23 سلطانا.

(1) – نذكر على سبيل المثال: Paul Dubouchet, Sémiotique juridique, Introduction à une science du droit. PUF, Paris, 1990.

(2) – ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت، 1988، مادة: أمل.

(3) – إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المعجم الوسيط، إستانبول، تركية، 1989.

(4) – نفسه.

(5) – A.J. Greimas, J.Courtés, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage. Hachette, Paris, 1979, p. 114.

(*) –القسم الأول: أهل الدولة الذين تكثر أموالهم لزيادة خراج الأرض.

– القسم الثاني: مياسير التجار وأولو النعمة والترف.

– القسم الثالث: متوسط الحال من التجار.

– القسم الرابع: أصحاب الفلاحة والحرث، ويشكلون فئتين:

أ – فئة العمال الزراعيين والفقراء ومن لا أرض له، أو يتصرف بأرض صغيرة، فقد هلك معظمهم من شدة السنين.

ب – فئة المتصرفين بالأراضي الواسعة، فقد اغتنوا، وفيهم من عظمت ثروته.

– القسم الخامس: الفقهاء وطلاب العلم وصغار الموظفين، فقد ساءت أحوالهم وعظم بؤسهم.

– القسم السادس: هم أصحاب الصنائع وأرباب المهن. يدخل ضمن هذه الفئة الأجراء، الحمالون والخدم... مات أكثرهم.

– القسم السابع: فهم أهل الخصاصة والمسكنة الذين لا يملكون شيئا. فقد فني معظمهم جوعا.